

يهدد بتصفير الصادرات

الانتقام الصيني من واردات الخام الأميركي يرفع كلفة البرميل 3 دولارات

أدت حالة الارتباك في الأسواق وضبابية آفاق الطلب النفطي بعد اشتعال الحرب التجارية مجدداً، إلى إنهاء الخام الأميركي الأسبوع منخفضاً 1.3%، بينما صعد برنت 1.2% على مدار الأسبوع، فيما لا يزال تحالف المنتجين في «أوبك» وخارجها يحاول احتواء التضاعف السلبية للحرب التجارية على استقرار سوق النفط، من خلال التأهب لتباطؤ اقتصادي عن طريق مزيد من تضييق المعروض النفطي للحفاظ على تماسك الأسعار وتوازن العرض والطلب.

في هذا الإطار، أكدت وكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية أن تراجع أسعار الخام يرجع في الأساس إلى تخطيط الصين فرض تعريفية جمركية جديدة على النفط الأميركي المستورد، ما أدى إلى تصاعد وتيرة الحرب التجارية مع الولايات المتحدة، مشيرة إلى أن التعريفات الجديدة على استيراد النفط الأميركي لمصلحة الصين ستؤدي إلى تكلفة إضافية بنسبة 5% في سعر البرميل أو ما يقدر بنحو ثلاثة دولارات لاستيراد برميل أميركي إلى الصين، مؤكداً أن هذا يكفي لجعل مبيعات الولايات المتحدة إلى الصين غير قادرة على المنافسة وسيؤدي الأمر بدوره إلى تصفير الواردات، وفقاً لتحليلات «بلاتس».

وشهدت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين فصلاً جديداً من التصعيد بعد فرض بكين رسوماً انتقامية على بضائع أميركية من بينها النفط الخام، قائلها إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب عن استهداف واردات صينية برسوم جمركية إضافية بنسبة 5%، رداً على ما سماه «تحركاً صينياً بدوافع



• حالة من الارتباك في أسواق النفط وضبابية في الطلب

وأشار إلى تراجع أسعار العقود الأميركية بقيمة 75 مليار دولار. وقال تقرير حديث للوكالة المعلوماتية الدولية «إن انخفاض أسعار النفط بنهاية الأسبوع جاء متوقفاً، في ظل تجدد المخاوف من أن التوترات التجارية بين واشنطن وإيرادات السلع الأميركية بقيمة 75 مليار دولار التي ستفقد على دفعتين

سياسية» لفرض رسوم على صادرات أميركية بقيمة 75 مليار دولار. وقال تقرير حديث للوكالة المعلوماتية الدولية «إن انخفاض أسعار النفط بنهاية الأسبوع جاء متوقفاً، في ظل تجدد المخاوف من أن التوترات التجارية بين واشنطن وإيرادات السلع الأميركية بقيمة 75 مليار دولار التي ستفقد على دفعتين

اعتباراً من بداية الشهر المقبل و15 ديسمبر المقبلين. ونوه التقرير بتأكيد وزارة المالية الصينية أن التعريفات تعد بمنزلة انتقام لتعريفات الحكومة الأميركية بنسبة 10% على ما قيمته نحو 300 مليار دولار من البضائع الصينية التي أعلنت منتصف الشهر الحالي.

وذكر التقرير أن انخفاض العقود الأجلة للنفط بشكل ملموس جاء بعد سلسلة تعريفات للرئيس الأميركي دونالد ترامب كتب فيها «لنسا بجاجة إلى الصين، وبصراحة سيكون الوضع أفضل بدونهم»، مشيراً إلى أن «المبالغ الضخمة من الأموال التي سرقها الصين من الولايات المتحدة عاماً بعد عام ستوقف، ويجب أن تتوقف». ولفت التقرير إلى تأكيد محللين دوليين أن تواصل التركيز على المخاوف من قضايا التجارة وتأثيرها في الطلب العالمي سيؤدي إلى اتساع المخاوف من أن الأزمة التجارية لن تنتهي.

وذكر التقرير أن تأثير التعريفات الجمركية في المنتجين الأميركيين غير واضح، لافتاً إلى أن بكين ستحتاج إلى شراء براميل أخرى، وهذا سيفتح فرصاً للمبيعات غير الأميركية، ما سيؤدي إلى ضعف الطلب على الخام الأميركي في العقود الأجلة.

متوسط صادرات أميركا إلى الصين

يبلغ 56 ألف برميل يوميا الشهر الحالي

توقع التقرير وكالة «بلاتس» أن يبلغ متوسط صادرات الولايات المتحدة إلى الصين 56 ألف برميل يوميا في الشهر الحالي، «مايو» الماضي. وعذ التقرير خطط الصين لفرض تعريفية جمركية بنسبة 5% على واردات الخام الأميركي اعتباراً من الشهر المقبل تسببت في انخفاض أسعار الخام القياسية يوم الجمعة الماضي ما عرّض شحنات الخام الأميركي المنقولة بحراً إلى الصين للخطر، إضافة إلى الحد من الاهتمام بشراء الخام الأميركي من المصافي الصينية.

بحسب التقرير، فإن هذه هي أول مجموعة من التعريفات الجمركية التي تفرضها الصين على الخام الأميركي حتى الآن، موضحة أن منتجات الطاقة الأميركية الرئيسية الأخرى مثل الغاز

الطبيعي المسال تواجه بالفعل تعريفية بنسبة 25% من قبل بكين منذ بدء النزاع التجاري العام الماضي. وذكر التقرير أن التدابير التي اتخذتها واشنطن أتت إلى التصعيد المستمر للاحتكاكات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة، مشيراً إلى أنها أضرت بشدة بمصالح أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم ودول أخرى، كما هدت بشكل خطير النظام التجاري متعدد الأطراف ومبدأ التجارة الحرة. وأضاف التقرير أن «هيوستون» أسعار النفط جاء بتأثير من إعلان تعريفية بكين، حيث قام المستثمرين في الطاقة والأسواق المالية بتعديل مراكزهم المالية الطويلة بسبب المخاوف من تباطؤ أوسع في ثاني أكبر اقتصاد عالمي، مع تصاعد الخلاف التجاري وتأثيره الضار في الطلب النفطي».

التنقيب في بحر الصين الجنوبي يثير خلافات بكين وجيرانها



• استمرار تدخل الصين في الأنشطة الفيتنامية للتنقيب عن النفط

مياها تطلب بها فيتنام كمنطقة اقتصادية خاصة بها، في يوليو وأغسطس وبتنظيمها الاقتصادية في السابع من أغسطس، ثم عادت بعد أسبوع ترافقها قطع بحرية تابعة لخفر السواحل الصيني. وأكدت هانوي أن السفن الصينية غادرت منطقتها الاقتصادية الخاصة، بعد مطالبات متكررة من جارتها، وأعلنت المتحدثة باسم الخارجية الفيتنامية لو تي تونغ للصحافة، «في 7 أغسطس 2019، انتهت أسطول هاي يانغ 8 التابع للصين مهمته للتنقيب الجيولوجي وغادر المنطقة الاقتصادية الخاصة الفيتنامية».

2.5 تريليون دولار». وأضافت أن شركات الطاقة الأميركية لها مصالح في بحر الصين الجنوبي، وأن واشنطن «ملتزمة بتعزيز أمن الطاقة لشركائنا وحلفائنا في المنطقة وضمان إنتاج غير منقطع للنفط والغاز للسوق العالمية».

وأكد فوك أن البلدين متحدين في موقفهما الشديد إزاء التوترات في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، حيث تقول هانوي إن سفينة صينية لاستكشاف الغاز انتهكت أراضيها وعطلت أنشطة التنقيب الفيتنامية. والتقى رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون في هانوي نظيره توين شوان فوك، ودعا الزعيمين إلى احترام القانون الدولي وحرية الملاحة.

وقال موريسون للصحافيين، إننا نحتاج جميعاً إلى التمسك بالمبادئ التي تتعلق بحرية التنقل وحرية الطيران، بما يضمن قدرة الدول على متابعة وتطوير الفرص الموجودة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة وضمن حدودها البحرية، القيام بهذه الأعمال في منطقة غير مأهولة وبدعم من الهيكل الإقليمي وسيادة القانون التي تدعم هذا السلوك الحر للأنشطة.

وأكد فوك أن البلدين متحدين في موقفهما من بحر الصين الجنوبي، حيث أثارت الصين غضب جيرانها الصغار من خلال بناء سبع جزر في المياه المتنازع عليها وتزويدها بمدارج ونقاط عسكرية. كانت الولايات المتحدة قد أعربت في وقت سابق عن قلقها البالغ إزاء استمرار تدخل الصين في الأنشطة الفيتنامية للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية الخاصة لفيتنام، وتدعي الصين ملكيتها لبحر الصين الجنوبي بأكمله. وقالت وزارة الخارجية الأميركية، إن الصين اتخذت في الأسابيع القليلة الماضية «سلسلة خطوات حثيئة للتدخل» في أنشطة اقتصادية

دي. إس. إيه» الفنزويلية التي تديرها الدولة ورفينيتيف أكون. وأوقفت مؤسسة البترول الوطنية الصينية، أحد المنتجين الرئيسيين للنفط الفنزويلي، عمليات التحميل في أغسطس وسط مخاوف من تعرضها لعقوبات. وأظهرت بيانات رفينيتيف لأبحاث النفط أن ثلاثة شحنات تحمل 540 ألف طن من الخام غادرت فنزويلا للصين منذ بداية الشهر أي نصف الرقم في يوليو. وفي أول سبعة أشهر من العام تراجع واردات الصين من الخام الفنزويلي 13.4% مقارنة بها قبل عام إلى 9.37 ملايين طن أو 322 ألفاً و601 برميل، وارتفعت الواردات من إيران في يوليو إلى 926 ألفاً و119 ألفاً و218 ألفاً و866 برميلاً. وظلت السعودية في مقدمة الدول

أظهرت بيانات الجمارك الصينية أمس أن واردات الصين من النفط الفنزويلي هبطت 62% في يوليو مقارنة بالشهر السابق، مع تنامي التوترات بين واشنطن وحكومة مادورو ما أثار قلق مشتري الخام من الدولة الواقعة في أميركا الجنوبية. وأضادت بيانات الإدارة العامة للجمارك أن كميات الخام التي استوردتها الصين من فنزويلا بلغت 703 آلاف طن في الشهر الماضي أو 165 ألفاً و720 برميلاً يوميا، انخفاضاً من 275 ألفاً و646 برميلاً يوميا في يونيو. وتراجعت صادرات فنزويلا من النفط 17.5% في يوليو لتسجل ثاني أقل مستوى لها منذ أن فرضت واشنطن عقوبات في يناير، بحسب بيانات داخلية من شركة «بي»

البحرين: ارتفاع الصادرات 27%

خلال يوليو... والسعودية بالصدارة

زادت قيمة صادرات مملكة البحرين وطنية المنشأ غير النفطية بنسبة تقدر بـ 27% في شهر يوليو السابق، مقارنة بالشهر ذاته من عام 2018. ووصلت قيمة الصادرات إلى 229.791 مليون دينار خلال الشهر الماضي، مقابل 181.086 مليون دينار في شهر يوليو 2018، وفقاً للبيانات الشهرية لشؤون الجمارك في مملكة البحرين الصادرة حديثاً عن شهر يوليو. وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول من حيث استقبال الصادرات البحرينية وطنية المنشأ بقيمة تعدت 45.612 مليون دينار بحريني، ثم تلتها الولايات المتحدة الأميركية بـ 38.180 مليون دينار بحريني.

في الربع الرابع بايرادات بلغت 39.3 مليار دولار، وقد شهدت الشركة العام الماضي زيادة في الإيرادات في قطاع الأدوية بنسبة 7.1%. وJohnson & Johnson وتأتي هذه الشركة الأميركية التي تأسست منذ 130 عاماً في المركز الثالث بإيرادات بلغت 40.7 مليار دولار الماضي، وقد شهدت زيادة في إيراداتها بنسبة 12.1%، ويرجع ذلك جزئياً إلى استحواذها على شركة «أكتليون» عام 2017.

روش «Roche» وجاءت الشركة السويسرية «روش» في المركز الثاني بإيرادات بلغت 45.6 مليار دولار، وقد شهدت زيادة في إيراداتها في قطاع القلب والأوعية الدموية بفضل أكثر ثلاثة منتجات مبيعا لديها والتي ساهمت بأكثر من 40% من إجمالي إيرادات الشركة العام الماضي وهو ما يمثل 57.2 مليار دولار.

فايزر «Pfizer» وكان المركز الأول من نصيب شركة «فايزر» التي تعد أكبر شركة أدوية في العالم، وهي شركة أميركية متعددة الجنسيات يقع مقرها في ولاية كونيتيكت، وعلى الرغم من النمو المتواضع في إيرادات الشركة، إلا أنها حققت إيرادات ضخمة العام الماضي بلغت 53.7 مليار دولار.

أفضل 10 شركات أدوية بشكل ثابت. وشهدت شركة الأدوية الأميركية «أبي» زيادة في الإيرادات بنسبة 16.2% في عام 2018 مقارنة بعام 2017، وقد بلغت إيراداتها العام الماضي 32.8 مليار دولار.

نوفارتيس «Novartis» وشهدت شركة الأدوية السويسرية «نوفارتيس» زيادة في الإيرادات بنسبة 5.8% في عام 2018 مقارنة بعام 2017، وقد بلغت إيراداتها العام الماضي 34.9 مليار دولار.

وصلت قيمة صناعة الأدوية العالمية إلى مستويات غير مسبوقة في عام 2018 حيث بلغت 1.1 تريليون دولار، وحسب تقرير شركة «بروكليينكال» من المتوقع أن تصل قيمتها إلى 1.43 تريليون دولار عام 2020.

ونظراً لأن صناعة الأدوية تعتمد على الأبحاث فإن شركات الأدوية تنفق نحو 150 مليار دولار سنوياً على مشروعات البحث والتطوير، وذاك من أجل مواكبة الطلب العالمي المتزايد على الأدوية والضغطات لتطوير الأدوية وتقديم أكثر العلاجات ابتكاراً واحداً.

وقد قامت «بروكليينكال» بتصنيف شركات الأدوية الرائدة وفقاً لإيراداتها في قطاع الأدوية عام 2018.

بريستول مايرز سكويب «BMS» هي شركة أدوية أميركية رائدة يقع مقرها في مدينة نيويورك، وتتخصص في أربعة مجالات رئيسية للعلاج هي الأورام والقلب والأوعية الدموية والمناعة والتليف، وبلغت إيرادات الشركة 22.6 مليار دولار عام 2018.

جلاكسو سميث كلاين «GlaxoSmithKline» وتتخصص هذه الشركة البريطانية في مجموعة كبيرة من مجالات العلاج، لكنها ناجحة بشكل خاص في أدوية علاج فيروس نقص المناعة

«أدنوك» متوافقة

مع الشريعة الإسلامية

أعلنت شركة أدنوك للتوزيع، الشركة أدنوك للتوزيع سعيد الراشدي: «إن هذه الشهادة تمهد الطريق لمساهمين المالكين والمستقبليين الذين يفضلون التعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية». وللاستثمار في شركة أدنوك للتوزيع، ما يوسع قاعدة مستثمرين ويسهم في زيادة نسبة سيولة أسهمناء.

وقال الرئيس التنفيذي بالإنابة لشركة أدنوك للتوزيع سعيد الراشدي: «إن هذه الشهادة تمهد الطريق لمساهمين المالكين والمستقبليين الذين يفضلون التعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية». وللاستثمار في شركة أدنوك للتوزيع، ما يوسع قاعدة مستثمرين ويسهم في زيادة نسبة سيولة أسهمناء.

أرباح «أدنوك للتوزيع» تقفز إلى 320 مليون دولار في النصف الأول من 2019 وتتيح هذه الشهادة للشركات الواسطة المالية التابعة للبنوك الإسلامية إمكانية تداول أسهم شركة أدنوك للتوزيع.

ميرك «Merck & Co» وتقوم الشركة الأميركية «ميرك» بتطوير أدوية ولقاحات لعلاج مجموعة متنوعة من الأمراض بما في ذلك أمراض القلب والأوعية الدموية والأورام والعدوى والتهابات المعدية. وشهدت الشركة زيادة في الإيرادات بنسبة 12.2% عام 2018 مقارنة بعام 2017، وبلغت إيراداتها العام الماضي 57.2 مليار دولار.

نوفارتيس «Novartis» وشهدت شركة الأدوية السويسرية «نوفارتيس» زيادة في الإيرادات بنسبة 5.8% في عام 2018 مقارنة بعام 2017، وقد بلغت إيراداتها العام الماضي 34.9 مليار دولار.

أفضل 10 شركات أدوية بشكل ثابت. وشهدت شركة الأدوية الأميركية «أبي» زيادة في الإيرادات بنسبة 16.2% في عام 2018 مقارنة بعام 2017، وقد بلغت إيراداتها العام الماضي 32.8 مليار دولار.

نوفارتيس «Novartis» وشهدت شركة الأدوية السويسرية «نوفارتيس» زيادة في الإيرادات بنسبة 5.8% في عام 2018 مقارنة بعام 2017، وقد بلغت إيراداتها العام الماضي 34.9 مليار دولار.

وقد قامت «بروكليينكال» بتصنيف شركات الأدوية الرائدة وفقاً لإيراداتها في قطاع الأدوية عام 2018.

بريستول مايرز سكويب «BMS» هي شركة أدوية أميركية رائدة يقع مقرها في مدينة نيويورك، وتتخصص في أربعة مجالات رئيسية للعلاج هي الأورام والقلب والأوعية الدموية والمناعة والتليف، وبلغت إيرادات الشركة 22.6 مليار دولار عام 2018.

جلاكسو سميث كلاين «GlaxoSmithKline» وتتخصص هذه الشركة البريطانية في مجموعة كبيرة من مجالات العلاج، لكنها ناجحة بشكل خاص في أدوية علاج فيروس نقص المناعة